

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

إن باع بعضه فله أرش الباقي .

قوله وإن باع بعضه فله أرش الباقي .

يعني يتعين له الأرش في الباقي وهو المذهب وعليه أكثر الأصحاب وجزم به في الوجيز وغيره وقدمه في الفروع وغيره وصحه المصنف والشارح وغيرهما .

قال المصنف والشارح : وذلك إذا كان المبيع عينا واحدة أو عينين ينقصهما التفريق [ثم قال : وقد ذكر أصحابنا في غير هذا الموضع فيما إذا كان المبيع عينين لا ينقصهما التفريق] لا يجوز رد أحدهما وحده .

وإن كان المبيع عينين لا ينقصهما التفريق : فثل له رد العين الاقية في ملكه ؟ يخرج عليالروايتين في تفريق الصفة .

وحمل كلام الخرقى علما إذا دلس البائع العيب كما تقدم أنتهيا .

وعنه : له رده بقسطه أختاره الخرقى وهو قول المصنف .

وقال الخرقى : له رد ملكه منه بقسطه من الثمن أو أرش العيب بقدر ملكه منه قال ابن منجا في شرحه : والمنصوص جواز الر كما قال الخرقى .

وبنى القاضي و ابن الزاغوني وغيرهما الروايتين عليتفريق الصفة .

قال ألفاضي : وسواء كان المبيع عينا واحدة أو عينين .

قال المصنف والشارح : والتفصيل الذي ذكرنا أولى .

ومثل ابن الزاغوني بالعينين .

فائدة : قول الخرقى ولو باع المشتري بعضهما قال الزركشي : يحتمل أن يعود الضمير إلى بعض السلع المبينة وعلى هذا شرح ابن الزاغوني فإذا كان اختيار الخرقى جواز رد الباقي وكذا حكى أبو محمد عنه .

وعليهذا : إن حصل بالتشقيص نقص : رد أرشه من كلامه السابق إلا مع التدليس .

ويحتمل أن يرجع إلى بعض السلعة المدلسة وعليهذا : لا يكون في كلامه تعرض لرد الباقي فيما إذا كان المبيع غير مدلس انتهى